

دور توزيع الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة
(2000-2018)

*The Role of Public Expenditure Distribution in Social Development in
Algeria (2000-2018)*

أ. بن احمد جيلالي

جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي (G.P.E.S)

djilalibenahmed81@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/02/27

تاريخ الاستلام: 2019/12/19

الملخص: تدرس هذه الورقة البحثية أدوار الإنفاق العام التوزيعية على أهم مجالات التنمية الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة من اجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وتلبية مطالبهم المتزايدة والمتجددة باستمرار. إن طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتركز على الربيع البترولي كان وما زال يشكل معضلة تؤرق أصحاب القرار السياسي، هذا الى جانب عدم استعداد الدولة الجزائرية عن التخلي عن وظيفتها الاجتماعية وبالتالي عدم التنازل عن الانفاق العام الموجه لقطاعات التنمية الاجتماعية رغم الاضطراب في موارد الدولة الجزائرية، ضف الى ذلك استفحال ظاهرة الفساد... تصبوا هذه الدراسة الي تحليل اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر ومحاوله معرفة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء كبح عجلة التنمية الاجتماعية رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال الإنفاق الكبير والمتزايد باستمرار، لا سيما على قطاع التعليم، الصحة والسكن.

الكلمات المفتاحية: التعليم، الصحة، السكن، التنمية الاجتماعية، الإنفاق الاجتماعي، مؤشرات التنمية الاجتماعية

Abstract: This paper examines the roles of public spending on the most important areas of social development adopted by the government in order to improve the social and economic conditions of individuals and to meet the requirements of the constantly growing and renewable sources. The nature of the Algerian economy based on hydrocarbon revenues, which was and still considered as a dilemma for political decision-makers, and the unwillingness of the Algerian state to abandon its social function and thus not to give up public social spending directed at sectors of social development despite the turmoil in the resources of the Algerian state in addition to the widespread corruption. Henceforth, this study aims at analysing the most important indicators of social development in Algeria and tries to recognize the exact reasons behind the steering wheel social development despite the remarkable efforts of the government through the massive spending, particularly on education health and housing.

Key Words: Education, health, housing, social development, social spending, social development indicators.

JEL Codes : H53, E62.

*مرسل المقال : بن احمد جيلالي (djilalibenahmed81@gmail.com).

المقدمة:

إحتلت دراسة الإنفاق العام حيزا هاما في الدراسات المالية وذلك باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي تتخذها الدولة لمعالجة الكثير من المشاكل فالإنفاق يعكس صورة واضحة لبرامج الدولة في صورة أرقام وإعتمادات. وقد أصبح يعول على الإنفاق العام في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لان مستوى هذه الرفاهية لا يقتصر فقط على مستويات الاستهلاك ولا بحجم الدخل، وإنما بكيفية توزيع هذا الدخل الذي يعطي أكبر إشباع وإقناع للمجتمع، فإذا كان التوزيع القائم للدخل والثروة غير مقبول من قبل أفراد المجتمع فلا بد من أن تتدخل الدولة من اجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ومن هنا يأتي دور السياسة الإنفاقية كأداة تستخدمها الدولة لتحقيق عدالة توزيع الدخل المرجوة.

إن السياسات التنموية التي تطبقها السلطات العمومية منذ استقلال الجزائر سنة 1962 إلى يومنا هذا، هدفها الأساسي هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وتلبية متطلباتهم المتزايدة والمتجددة باستمرار، حيث مكنت البرامج التنموية التي أطلقت منذ 50 سنة الجزائر من تحقيق تقدما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن واضعوا السياسات العمومية ربطوا تمويل كل البرامج التنموية بعائدات البترول، مؤسسين لاقتصاد ريعي بامتياز، حيث تشكل الصادرات الكلية للنفط حوالي 98% من إجمالي الصادرات الكلية وتشكل الجباية البترولية حوالي 64% من الإيرادات العامة للخزينة العمومية، مما جعل اقتصاد الجزائري مرهون بما تجوده أسواق النفط العالمية، وبالتالي تعرضه إلى إختلالات وأزمات دورية.

هذا ما أثر أيضا على مسار التنمية الاجتماعية خصوصا إذا علمنا أن الإنفاق على مجالات التنمية الاجتماعية في ارتفاع مستمر حيث بلغت نسبته سنوات (1990-2000) أكثر من 31,46% من إجمالي النفقات العمومية و11,76% من الناتج الداخلي الخام، وفي سنوات (2001-2013) بلغت نفقات التنمية الاجتماعية 35,30% من إجمالي الإنفاق العام و 26,87% من الناتج الداخلي الخام وخصصت سنة 2016 مبلغ 345.71 مليار دينار، كما تخصص الدولة سنويا في بند التحويلات الاجتماعية مبالغ معتبرة ومتصاعدة ففي خلال الفترة 2004-2000 بلغت نسبة التحويلات 22,8% من الميزانية العامة للدولة و7,4% من الناتج المحلي الإجمالي وبين 2009-2005 بلغت نسبة التحويلات 24,5% من الميزانية العامة للدولة و 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي وبين 2010-2015 بلغت النسبة حوالي 25% من الميزانية للدولة و 11% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2017 نسبة 23% من ميزانية الدولة و 9% من الناتج المحلي الإجمالي ، بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية سنة 2017 حوالي 1 625 مليار دج (جريدة الشعب، 2018) و 1 763 مليار دج (21% من إجمالي ميزانية الدولة) سنة 2018 (و.أ.ج، 2018)، مقابل 1 239 مليار دج سنة 2010 ، يهيمن على هيكل التحويلات الاجتماعية دعم الأسر خصوصا في أسعار الإسكان والصحة بمعدل 64% من مجمل التحويلات (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، 2016، ص35) مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو مستقبل التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل اضطراب الموارد المالية للدولة؟

1. تحليل مسألة توزيع الدخل (الإنفاق):

تقوم الحكومات والهيئات المركزية بتوزيع الدخل، وإعادة توزيعه في المجتمع عن طريق سياسات الإنفاق العام والاعانات والدعم والضرائب.

1.1 مفهوم توزيع الدخل الوطني:

ان مسألة توزيع الدخل، هي من أكثر المسائل التي تدور حولها الخلافات في جميع الاقتصاديات، ويجادل البعض ان المداخل المرتفعة هي اما نتاج سوء عدالة او ارث سابق او حظ، في حين ينبع الفقر من التمييز وانعدام الفرص، ويعتقد البعض الاخر ان الناس يحصلون على ما يستحقون، وان التدخل في توزيع السوق للدخل سيضر بكفاءة الاقتصاد ويجعل الجميع اسوء حالا، وبين هذين القطبين هناك وسط عريض يعتقد بان على الحكومة إيجاد "شبكة امان" اجتماعي لتلتقط من يسقطون الى ما دون حد أدني من مستوى المعيشة (بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، 2006، ص235)، على هذا الأساس يمكن تعريف توزيع الدخل كالآتي:

- يقصد بتوزيع الدخل تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل وأسلوب هذا التوزيع بعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين عناصر الإنتاج (يونس علي احمد، 2010، ص282).
- توزيع الدخل هو تحديد الطريقة التي يتم بموجبها حصول مكتسبي تلك الدخول على دخولهم، وينتج ذلك من خلال اشتراكهم في العملية الإنتاجية، بحيث يحصل كل منهم على نصيبه من عوائد تلك العملية الانتاجية سواء كانوا أصحاب ملكية او أصحاب عمل او راس المال او عمال. (رنان مختار، 2018، ص63)
- وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله. التوزيع هو حسيطة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه، كل حسب وزن هذه المساهمة، ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الإنتاج ذاتها. (فادي عمر حلس، 2016، ص48)

أ- أنواع توزيع الدخل (الإنفاق):

هنالك نوعين من توزيع الدخل، وعادة ما يتحدث الاقتصاديون عن نوعين من توزيع الدخل:

1.أ. التوزيع الوظيفي: ويهتم هذا التوزيع بعوامل الانتاج (العمل والارض وراس المال والتنظيم)، ويتم تحت هذا التوزيع النظر الى سلوك الانصبه التالية في اجمالي الدخل.

- نصيب عنصر العمل، وهو الذي يتمثل في الاجور على مستوى الاقتصاد.
- نصيب عنصر راس المال، وهو الذي يتمثل في الدخول من الفائدة التي تدفع لقاء استغلال رصيد راس المال في العملية الانتاجية.
- نصيب عنصر الموارد الطبيعية، بالأخص الارض، وهو الذي يتمثل في الربح الذي يدفع لقاء استغلال الارض في العملية الانتاجية.
- نصيب عنصر التنظيم والمبادرة، وهو الذي يتمثل في الارباح التي يتم الحصول عليها من العملية الانتاجية.

أ.2. التوزيع الشخصي: كما هو معروف فان مختلف عناصر الانتاج تكون مملوكة للأفراد في القطاع الخاص، وان كل فرد يمكن ان يجوز على ملكية كميات مختلفة من كل عنصر، وبالانتقال من مستوى التوزيع في الاقتصاد الى مستوى الافراد او الاسر يتم الانتقال من التوزيع الوظيفي الى التوزيع على مستوى الأفراد" (رياض بن جليلي، 2007)

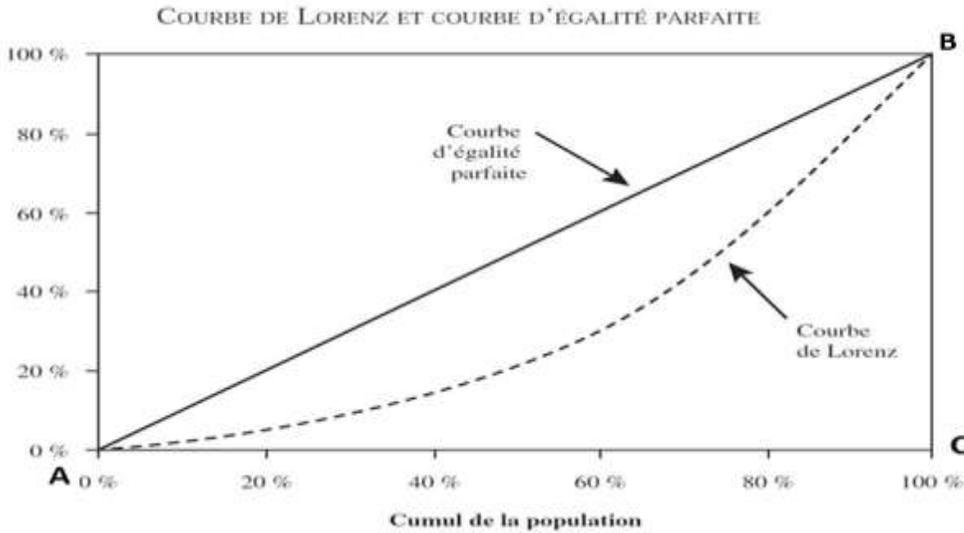
2.1. المؤشرات الاحصائية لقياس التفاوت في توزيع الدخل:

هناك من يرى ان العدالة في توزيع الدخل هي احدى صور المساواة غير ان حقيقة الامر تبين ان المفهومين ليسا مترادفين، فدعم الطبقات محدودة الدخل لا يعني حتمية المساواة بين انصبة توزيع الدخل لأفراد المجتمع (سامي عفيف، 1992، ص44).

يعتبر مؤشر جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني والذي تعتمد فكرته على منحني لورنز:

أ. منحني لورنز: وهو تمثيل رسومي لدالة التوزيع التراكمي للتوزيع الاحتمالي التجريبي للثورة، طوره الاقتصادي Max Lorenz في عام 1905، ليمثل التفاوت في توزيع الدخل، وهو كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لمنحني Lorenz ومعامل Gini



Source : Centre d'étude sur la pauvreté et l'exclusion (Lexique), sur: www.cepe.gouv.qc.ca/lexique/index.asp.

تتم مقارنة منحني لورنز حسب التمثيل البياني بخط مستقيم مائل بدرجة 45° والذي يمثل العدالة التامة، وكلما ابتعد عن الخط المستقيم زاد التفاوت في توزيع الدخل بين السكان، وبما انه لا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة فان منحنيات لورنز للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين خط المساواة التامة، كما ان انتقاله من فترة لأخرى الى الأسفل يدل على تدهور حالة التوزيع وزيادة التفاوت، والعكس صحيح.

مساحة المثلث BCD الواقعة فيه ويمثل الناتج ما يعرف اقتصاديا "بمؤشر جيني" نسبة الى عالم الاقتصاد الإيطالي كورادو جيني (Corrado Gini)، وهو مؤشر اقتصادي عالمي معمول به لحساب التفاوت في توزيع بين مختلف الدول ونظرا لان مؤشر جيني يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي، فيمكن حسابه بالعلاقة (عبد القادر، 2005، ص 09):

$$Gini = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=0}^n (S_1 + S_{(i-1)}) W_i$$

حيث أن: **Gini** = معامل جيني، S_i = التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة (i)، $S_{(i-1)}$ = التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة السابقة للفئة (i)، W_i = النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة (i)، n = عدد الفئات أو حجم العينة.

2. التنمية الاجتماعية:

إن محور التنمية الاجتماعية هو احداث التغيرات الاجتماعية والسلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية التي بدورها ستعمل على إنجاح نشاطات المجتمع فيتحقق بذلك تنمية وتقدم المجتمع (حافظ بدوي، 2000، ص 17)

1.2. تعريف التنمية الاجتماعية:

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الواسعة والفضفاضة، لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، فحسب "بوسكوف" "Boskoff" فان مفهوم التنمية الاجتماعية يتداخل مع عدة مفاهيم سوسيولوجية وحلقة أساسية ضمن حلقات التطور الاجتماعي Social Evolution والتقدم الاجتماعي Social Progress، كما انها (أي التنمية الاجتماعية) تتضمن تفسيراً خاصاً للتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغير الناجح، وحقماً بالرغبة في تحديد اتجاه التغير، ويعتبر العالم "روب" "Roupp" ان التنمية الاجتماعية ترتبط بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، وينظر الى القيم الاجتماعية من ثلاثة زوايا:

- نمو قدرة الانسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته لطبيعية والاجتماعية.
- نمو اتجاهات الانسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.
- نمو العلاقات التعاونية الحرة (الكاشف، بدون تاريخ ص 21).

أما مفهوم التنمية الاجتماعية عند المفكرين الاجتماعيين فهي مختلفة، فيعرفها البعض على انها عملية توافق إجتماعي، في حين يعرفها البعض الاخر بانها تنمية طاقات الفرد الى اقصى حد ممكن، او بانها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، او البلوغ بالفرد الى مستوى معين من المعيشة، او عملية تغيير موجه يتحقق بموجبها إشباع احتياجات الأفراد (صلاح الدين نامق، 1986، ص 35).

والتنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى افراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي وبيكولوجي واجتماعي أيضاً.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل المناسب لقدرات الانسان، والدخل الذي يوفر احتياجاته، وكذلك الامن والتامين الاجتماعي، والترويج المجدي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، مع الاحتفاظ لكل مواطن بالإدلاء برأيه في كل ما ذكر، وفيما ينبغي ان يكون عليه مستوى أدائه (كمال التابعي، بدون تاريخ، ص.ص 38-39).

2.2. أهمية التنمية الاجتماعية:

تعتمد الدول المتقدمة في الوقت الحالي على المهارات البشرية أكثر من اعتمادها على راس المال في عمليات احداث النمو الاقتصادي، فالإنسان ذو الكفاية الإنتاجية العالية هو الذي يحصل على نصيب من التعليم الجيد ويتمتع بصحة ممتازة، ويعيش في سكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله، وهو الذي يساهم بشكل إيجابي في بناء المجتمع وتنميته (عبد الهادي الجوهري، 1988، ص 25).

ويمكننا ان نوجز أهمية التنمية الاجتماعية وضرورتها بالنسبة للأفراد والمجتمع فيما يلي:

- زيادة الدخل الوطني، حيث أن الهدف الأساسي الذي يجعل البلدان المتخلفة بان تقوم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها.
 - يشعر الافراد حيال التنمية الاجتماعية بوجود الدولة حيث ان الرعاية تساهم في تعزيز وتحقيق معنى الدولة.
 - تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق الأمان في المجتمع وضمان استقامة وعدم جنوحه الى مبادئ هدامة تشيع الفرقة بين أفراد.
 - تقليل التفاوت في الدخول والثروات، حيث انه باستحواذ نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عال من الدخل الوطني، بينما غالبية المجتمع تحصل على نسبة متدنية جدا، ينجم عن هذا الوضع ان الفئة القليلة لا تنفق عادة كل ما تحصل عليه وتكتنز الجزء الأكبر مما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاج (حسن إبراهيم عيد، 1984، ص.ص 78-81).
 - تنمية قدرات الافراد الى أكبر حد ممكن وزيادة رفاهيتهم بشكل ينسجم مع قدرات واحتياجات المجتمع والوضع الاقتصادي السائد (فؤاد حيدر، 1990، ص 121).
- وبصفة عامة تهدف التنمية الاجتماعية الى تحقيق أكبر قدر ممكن من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمراريته باستخدام الأمثل للموارد المحلية.

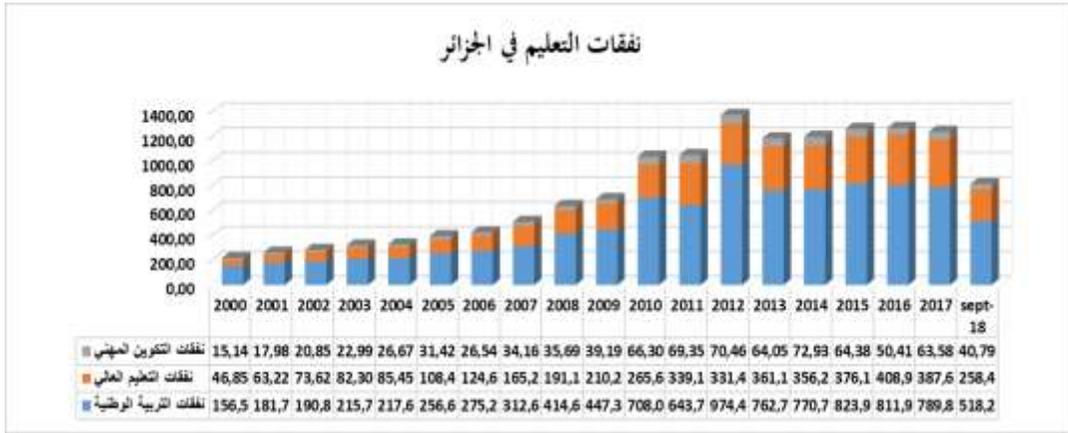
2.3. تحيل مؤشرات أهم مجالات التنمية الاجتماعية:

أ. مجال التعليم: يعتبر التعليم الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية، لأن راس المال المادي لا ينتج الا إذا تحقق له قدرة من المهارة والخبرة والتدريب، ورغم هذه الأهمية الكبيرة للتعليم الا ان الاهتمام به لم يظهر الا في العصور الحديثة، عندما اتجه بعض العلماء الى قياس عائد الاستثمارات التي تخصص له، وربما "الفريد مارشال" هو اول من حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمارات التي تنفق في مجال التعليم اذ قرر بان أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر (A. Noya, E. Clarence, 2007, P10). والتعليم هو الاداة التي تقوم على تأهيل العنصر البشري، وزيادة درجة كفاءته، ورفع مستوى التعليم وتوسيع قاعدته أصبح من الأهداف التي تأتي على رأس

خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تعمل الدول على تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق على هذا المجال الهام من مجالات التنمية الاجتماعية (هشام مصطفى الجمل، 2007، ص 269).

1.1. الإنفاق على التعليم في الجزائر: زادت ميزانية قطاع التعليم بكل أنواعه زيادات معتبرة خلال الأعوام الماضية، حيث ارتفع من حوالي 218 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 1241 مليار دينار سنة 2017 مع العلم ان هذه الميزانية تخضع خضوعا كبيرا لتقلبات أسعار النفط نتيجة اعتماد الدولة على تكوين إيراداتها بنسبة كبيرة على الجباية البترولية تصل الى 60%.

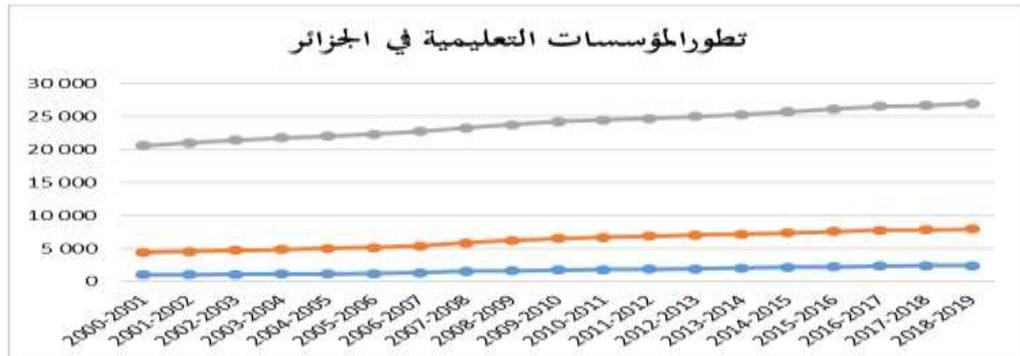
الشكل رقم (02) يمثل نفقات التعليم في الجزائر خلال الفترة (2000-سبتمبر 2018) (مليار دج)



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية

كما تمثل ميزانية التسيير لقطاع التربية لوحده 16,3% من الميزانية العامة للدولة 87,7% منها عبارة عن كتلة أجرية (masse salariale)، بينما تمثل ميزانية التجهيز لقطاع التربية 0,8% من الميزانية العامة للدولة (Ministère de l'éducation Nationale, 2017, 80). تم إحصاء 20 613 مؤسسة تعليمية تابعة لقطاع التربية موسم (2001-2000) ليتم تشييد وبناء 6 369 مؤسسة تعليمية ليصل العدد الإجمالي الى 26 982 الموسم (2019-2018)، وذلك تبعا لتطور نسب الالتحاق بالمدارس في مختلف الاطوار التعليمية.

الشكل رقم (03) يمثل تطور المؤسسات التعليمية في الجزائر



Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

وأيضاً ارتفاع عدد المؤسسات الجامعية إلى 106 مؤسسة تعليم موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني (50 جامعة، 13 مركزاً جامعياً، و20 مدرسة وطنية علياً، وعشرة مدارس علياً، وغيرها... الخ (وزارة التعليم العالي www.mesrs.dz))، لكن اضطراب الذي يطرأ على ميزانية الدولة جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، يمكن أن يؤثر بصفة مباشرة على برمجة مشاريع (البنى التحتية وصيانتها) تخص القطاع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على عدد المناصب المالية السنوي المخصص لقطاع التعليم، وبالتالي تؤثر على معدل التغطية (عدد التلاميذ مقابل كل أستاذ).

أ.2. معدلات الالتحاق بمختلف الأطوار التعليمية:

أحرزت الجزائر تقدماً لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس التعليمية وزيادة النسب الحقيقية للتمدرس بمختلف أطوارها ففي التعليم الابتدائي انتقلت نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال الذين بلغوا 6 سنوات من 94,03% الموسم (2000-2001) بأكثر من 700 ألف تلميذ ملتحق بالسنة أولى ابتدائي إلى 98,40% الموسم (2018-2019) بأكثر من 941 ألف تلميذ ملتحق بالسنة الأولى ابتدائي أي بزيادة حوالي ربع مليون تلميذ خلال سبعة عشر سنة في هذه الفئة العمرية، أما بالنسبة للتعليم المتوسط فقدّر إجمالي المتحقين بالمتوسّطات بنسبة 96,27% موسم (2018-2019) بعدد يفوق 7,39 مليون تلميذ بعدما كانت النسبة تقدر بحوالي 90,67% بعدد إجمالي يقدر بـ 6,69 مليون وذلك في موسم (2000-2001)، أما في الطور الثانوي فقد انتقلت نسبة التمدرس الإجمالية من 33,13% موسم (2000-2001) إلى 64,78% موسم (2018-2019) بانتقال عدد المتحقين بالثانويات من 975,94 ألف تلميذ إلى أكثر من مليون و131 ألف تلميذ على الترتيب، ويرجع هذا التطور في نسب الالتحاق بالمدارس أساساً لعدة عوامل، أهمها إجبارية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانية التعليم في الجزائر بصفة عامة، بالإضافة إلى استقرار الوضع الأمني خلال الفترة (2000-2019). (الشكل رقم 04)

الشكل رقم (04) يمثل تطور نسب التمدرس من مجموع التلاميذ في سن التمدرس في كل الاطوار التعليمية في قطاع التربية الوطنية في الجزائر للفترة (2000-2017)



Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

كما بلغ عدد مسجلين التعليم العالي في مرحلة التدرج أكثر من 820 ألف الموسم (2006-2007) ليلعب موسم (2018-2019) أكثر من مليون و 447 ألف طالب بنسبة زيادة تقدر بـ 56,71%، كما ارتفعت أعداد المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج بنسبة 56,50% بحيث انتقل عددهم من 43,46 ألف مسجل موسم (2006-2007) إلى 76,92 ألف مسجل في ما بعد التدرج موسم (2018-2019)، والأمر كذلك بالنسبة لحاملي الشهادات إذ بلغ عددهم موسم (2006-2007) 121,9 ألف من حملة الشهادات ليرتفع عددهم إلى أكثر من 303 ألف حامل للشهادات موسم (2016-2017) (انظر الجدول رقم 01).

الجدول رقم (01): الطلبة المسجلون وحاملوا الشهادات ومجموع أساتذة التعليم العالي 2006-2018.

الموسم الجامعي	المسجلون في التدرج	المسجلون في ما بعد التدرج	حاملوا الشهادات	مجموع الأساتذة
2006-2007	820 664	43 458	121 905	-
2008-2009	1 048 899	54 924	150 014	-
2009-2010	1 034 313	58 945	-	-
2012-2013	1 124 434	67 671	288 602	49 474
2014-2015	1 165 040	76 510	311 976	54 533
2016-2017	1 356 081	76 202	303 100	58 116
2017-2018	1 447 064	76 921	-	59 113

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

كما بلغ عدد الأساتذة موسم (2012-2013) 49 474 أستاذ جامعي بنسبة تغطية وصلت إلى أستاذ لكل 24 طالب، ووصل عددهم 59 113 أستاذ موسم (2017-2018) بنسبة تغطية وصلت تقريبا إلى أستاذ لكل 26 طالب. أما بالنسبة للمنشآت القاعدية الخاصة بقطاع التعليم العالي فعرفت زيادة بثلاثة جامعات من 2012 إلى 2018 حيث كان عدد الجامعات موسم (2012-2013) يقدر بـ 47 جامعة ليلعب عددها 50 جامعة موسم (2017-2018) زيادة على بناء وتشبيد عدد من المراكز الجامعية والمدارس العليا للأساتذة وعدة منشآت أخرى وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (02) يمثل تطور المنشآت القاعدية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

الموسم الجامعي	الجامعة	المركز الجامعي	المدارس العليا للأساتذة	المدارس العليا للتعليم التقني	المدرسة الوطنية العليا	المدرسة التحضيرية
2012-2013	47	9	4	1	17	9
2014-2015	48	18	6	1	20	12
2016-2017	50	13	11	...	31	1
2017-2018	50	13	11	...	31	1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

شهد قطاع التكوين المهني هو الآخر تطورا ملحوظا من ناحية زيادة أعداد المتكويين بمختلف الصيغ التي يقترحها هذا القطاع (التكوين الإقامي، التكوين عن طريق التمهين، التكوين عن بعد... الخ) حيث بلغ العدد سنة

2000 نحو 303 564 ليصل عددهم الى 632 862 سنة 2017 بمعدل ارتفاع بلغ 47,97% ويتمثل جلمهم في التلاميذ الذين خرجوا من المدرسة، كما بلغ عدد المدرسين بذات القطاع حوالي 9 300 مدرس سنة 2000 ليرتفع عددهم إلى أكثر من 17 600 مدرس وهو تطور طبيعي نظير ارتفاع أعداد المتكويين، لكن ما يعاب على هذا كله هو عدم تجانس مخرجات هذا القطاع مع متطلبات سوق العمل.

الجدول رقم (03) يمثل تطور عدد المتكويين حسب نوع التكوين وأعداد المدرسون في قطاع التكوين المهني من 2000 الى 2017.

السنة	مدرسون التكوين المهني	مدرسون مختصون في التعليم المهني	التكوين عن بعد	التكوين عن طريق الدروس المسائية	التكوين عن طريق التمهين	التكوين الإقليمي
2000	7 762	1 540	13 501	14 897	113 141	162 025
2004	8 065	3 003	13 771	22 922	170 968	225 723
2012	10 305	5 483	43 404	27 031	242 667	200 813
2014	10 693	7 131	35 778	33 796	296 232	202 731
2016	10 499	7 717	39 740	32 291	343 523	199 388
2017	9 832	7 777	43 156	27 649	352 392	200 665

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

خصصت الحكومة لقطاع التكوين المهني عدة هياكل قاعدية من مراكز للتكوين المهني والتمهين، وملاحق مركز التكوين المهني، ومعاهد للتكوين، بلغ عددها 695 منشأة سنة 2000 ليرتفع عددها الى 1 171 منشأة سنة 2017 وذلك لاستيعاب أعداد طالبي هذا النوع من التكوين.

الجدول رقم (04) يمثل تطور الهياكل القاعدية لقطاع التكوين المهني من 2000 الى 2017

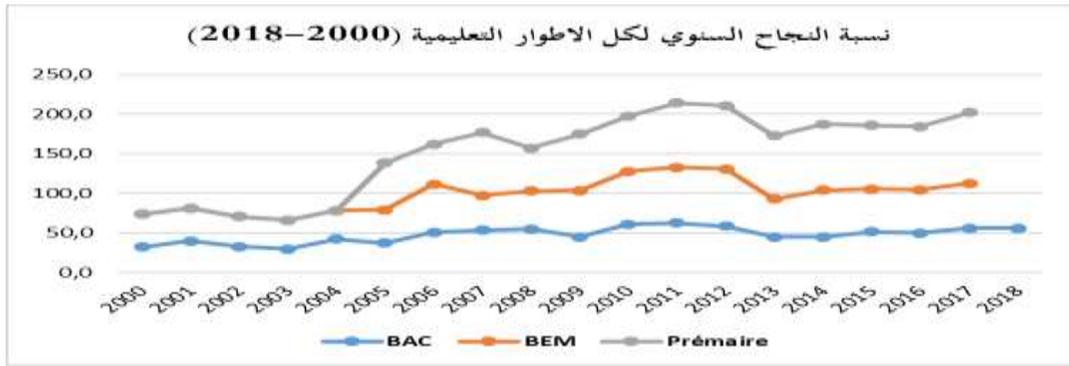
السنة	مركز التكوين المهني والتمهين	ملاحق مركز التكوين المهني والتمهين	معهد وطني متخصص في التكوين المهني والمعهد التعليم المهني	معهد التكوين المهني
2000	457	178	54	6
2004	524	210	71	6
2012	751	214	103	6
2014	816	207	128	6
2016	815	192	155	6
2017	815	193	157	6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

أ.3 نسب نجاح في كل الاطوار التعليمية: نسب النجاح في التعليم الابتدائي عرفت تحسنا مشهودا حيث كانت نسبة النجاح سنة 2005 تقدر بـ 59,4% لتصل سنة 2011 حوالي 81% لتعرف استقرارا إلى غاية سنة 2016 بـ 80,0% ثم ترتفع هذه النسبة إلى 89,3% سنة 2017 ، أما بخصوص نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط و شهادة البكالوريا فقد عرفت تذبذبا واضحا حيث كانت نسب النجاح في سنة 2000 تقدر

بـ41,6% و 32,3% على الترتيب لترتفع هذه النسب إلى غاية 70,3% و 62,5% على الترتيب سنة 2011، و 72,1% و 58,8% سنة 2012، لتعود هذه النسب إلى الانخفاض سنوات 2013 و 2014 إلى 48% و 58,9% على التوالي بالنسبة لشهادة التعليم المتوسط و 44,8% و 44,9% على التوالي بالنسبة لشهادة البكالوريا، لتستقر نسب النجاح عند هذه الحدود لتبلغ نسبة 56,9% سنة 2018 بالنسبة لشهادة التعليم المتوسط و 55,9% بالنسبة لشهادة البكالوريا، ويرجع هذا التذبذب إلى عدم استقرار المنظومة التربوية على صعيد الإصلاحات المتكررة التي مست قطاع التربية، وأيضا إلى سلسلة الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفها هذا القطاع خلال عشرينيتين من الزمن.

الشكل رقم (05) يمثل نسب النجاح السنوي لكل الاطوار التعليمية (2018-2000)



Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

أما بالنسبة لنسب النجاح في قطاع التعليم العالي فقد ذكرنا سابقا أعداد حاملي الشهادات (المتخرجون) سنويا (انظر الجدول رقم 02). إن حجم الإنفاق العام الكبير على التعليم، بالإضافة إلى المعدلات الجيدة الخاصة بالالتحاق بالدراسة، وأخيرا نسب النجاح المتزايدة لا تعني نجاح هذا القطاع من حيث جودة التعليم ومخرجاته، فترتيب الجزائر العالمي الخاص بجودة التعليم ومشاكل تخص نوعية البرامج والمناهج التعليمية، بالإضافة إلى اختلالات أخرى يمكن تلخيص أهمها:

- **هيمنة النفقات الجارية في هيكل الإنفاق على التعليم:** حيث تعد هذه الهيمنة إحدى أوجه الاختلالات التي تقلل من كفاءة الإنفاق العام في ميزانية التعليم على حساب النفقات الاستثمارية، وقد شكلت نفقات التسيير لقطاع التربية على سبيل المثال ما نسبته 87,7% من ميزانية التعليم سنة 2017 وفاقت في بعض الأحيان نسبة 90% كسنة 2007 أين وصلت النسبة إلى 96,6%، وبالمقابل لم تتجاوز نفقات التجهيز نسبة 12,3% سنة 2017 وفي أحسن الأحوال بلغت نسبة 15,7% سنة 2008 وبالتالي ينعكس ذلك على مشاريع البنية التحتية و المؤسسة ونظم التعليم الحديث كبرامج الجودة والتعليم الإلكتروني، وبالتالي ضعف مخرجات النظام التعليمي وضعف قدرتها التنافسية في سوق العمل.
- **ضعف وتدني الكفاءة الداخلية:** وهذا من خلال مقارنة العلاقة بين مستوى الجهد المبذول من طرف الدولة والنتائج المحققة وأيضا ملاحظة الاختلالات الحاصلة في مجال التعليم وهذا من خلال:

○ **دراسة جودة التعليم في الجزائر:** وعلى العموم فبالرغم من التطور الكمي في الإنفاق على التعليم على النحو الموضح سابقا، فإنه من الأهمية بما كان قياس كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال ربط التطور في الإنفاق على التعليم بعدد من المؤشرات المتعلقة بتحسين جودة التعليمية وارتفاع كفاءة النظام التعليمي وملائمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، فضلا عن العائد المتوقع، وتشير تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي الى احتلال الجزائر لمراتب متأخرة بخصوص جودة التعليم الابتدائي، وجودة التعليم العالي والتدريب، حيث احتلت المرتبة 103 و 102 على التوالي من بين 134 دولة شملها التقرير وهذا في سنة 2008 لتصبح المرتبة 95 عالميا بخصوص جودة التعليم الابتدائي والمرتبة 92 بخصوص التعليم العالي والتدريب في سنة 2017 من بين 137 دولة شملها التقرير (الجدول رقم 05). ويرجع سبب ذلك حسب الاقتصادي الجزائري "بشير مصيطفي" إلى وجود خلل في تطبيق مقياس جودة التعليم في الجزائر، وأكد في السياق نفسه الى ان جامعات الجزائر تميل الى تخصصات العلوم الاجتماعية بنسبة تصل الى 70% عكس ما كان عليه الحال سنوات السبعينات، حيث كانت التخصصات التقنية والبيولوجية تشكل النسبة الأكبر الشيء الذي ساهم في ذلك الوقت في تحقيق قفزة نوعية في مشاريع الصناعة والطاقة وأيضا تخرج أطباء ومهندسين، وأضاف ان نسبة الرسوب في السنة الأولى جامعي قاربت 60% خاصة في التخصصات التقنية والعلمية مما يطرح العديد من التساؤلات بخصوص التحصيل العلمي في سنوات الدراسة بالتعليم الأساسي والثانوي، وأيضا القيمة التأهيلية التي أصبحت تحملها شهادة البكالوريا لكونها تأشيرة المرور إلى التعليم العالي (بن أحمد جيلالي، محمد شيخ، عاشور ثاني يامنة، 2018، ص7).

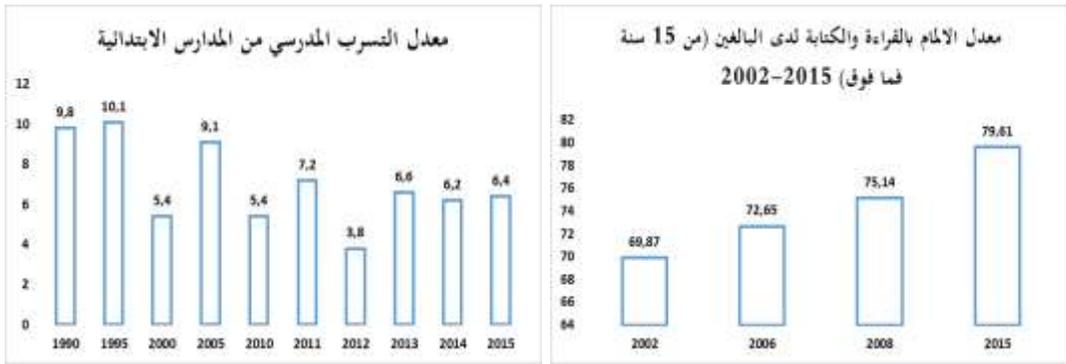
الجدول رقم 05 يمثل ترتيب الجزائر العالمي من حيث جودة التعليم والصحة (2008-2017)

السنوات	2008	2010	2012	2014	2015	2016	2017
جودة التعليم الابتدائي	103	96	129	121	115	102	95
معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي الصافي %	50	58	49	41	36	40	51
حالات الإصابة بالسل / 10 آلاف من السكان	67	73	88	88	84	86	85
وفيات الرضع - 1 000 من كل ولادة حية	95	104	102	83	89	93	92
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي %	78	80	52	46	46	46	47
معدل الالتحاق بالتعليم العالي الإجمالي %	80	87	74	78	76	78	74
جودة نظام التعليم	122	117	131	114	91	85	97
جودة الرياضيات وتعليم العلوم	99	84	129	113	105	99	92
رتبة الجزائر من بين عدد الدول المختارة	134	139	144	144	140	138	137

Source : Global Competitiveness Reports (2008-2018), World Economic Forum From the official website : <https://www.weforum.org/>

○ إنتشار الأمية وظاهرة التسرب المدرسي: إن الأرقام المسجلة بخصوص نسب الالتحاق بالأطوار التعليمية لا تعني نجاح التعليم في الجزائر بصفة مطلقة، إذ بالمقابل فإن معدلات التسرب المدرسي لا زالت تشكل هاجسا للقائمين على شؤون التعليم في الجزائر، وأحد أخطر المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي سواء تعلق الأمر بالرسوب أو التحلي عن الدراسة، فقد طال الرسوب على مستوى كل المراحل التعليمية حوالي 01 مليون تلميذ، بنسبة 13% في سنة 2014، فيما إستأثر التسرب الدراسي بحوالي 6,4% من الأطفال الملتحقين بالمدارس وهذا في سنة 2015 (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016، ص23) فضلا عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفتة العمرية 15 سنة فما فوق الذي سجل تحسنا ملحوظا حيث بلغ سنة 2015 حوالي 80%، لكن بالنظر إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة من موارد مالية وبشرية وأيضا إلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار، كان يفترض الوصول إلى نسبة أعلى بكثير.

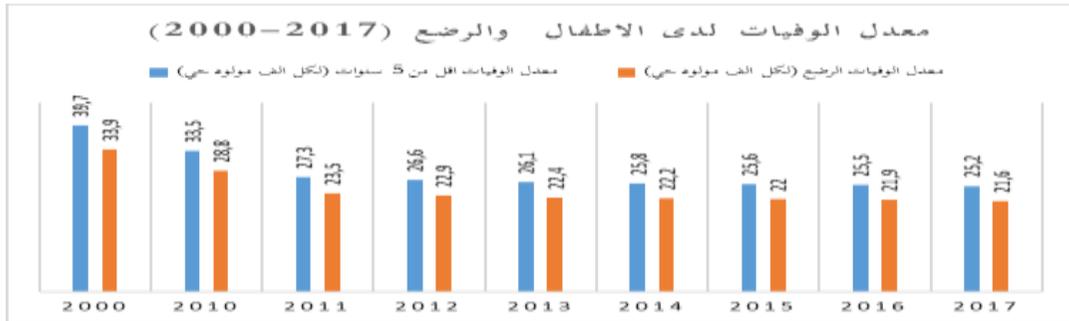
الشكل رقم 06 يمثل معدل التسرب من المدرسة الابتدائية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة.



المصدر: بن احمد الجيلالي، شيخ محمد، عاشور ثاني يامنة. (2018). مداخلة بعنوان: "دور الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر"، الملتقى الوطني: مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر بتاريخ 2018/11/08، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

ب- المجال الصحي: أوضحت قضية الصحة من أكثر القضايا أهمية في مجال التنمية الاجتماعية، إذ تعد العنصر الأساسي لإحداث التنمية بكل مجالاتها، فمن غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي يعتبر النواة الأساسية للعملية التنموية وأداتها (عوارم مهدي، 2017، ص123)، وبطبيعة الحال فالجزائر كغيرها من البلدان بذلت جهودا كبيرة لتحسين مؤشرات الصحة السكانية، لكن مع ذلك يظل هناك مؤشران يثيران القلق، هما وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي لا تزال عند مستوى مرتفع نسبيا بلغ سنة 2017 رقم 25,2 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، و وفيات الرضع 21,60 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي (محتلة الجزائر مرتبة متأخرة (92 عالميا من بين 137 دولة بخصوص وفيات الرضع حسب تقارير التنافسية العالمية) الجدول رقم (05) .

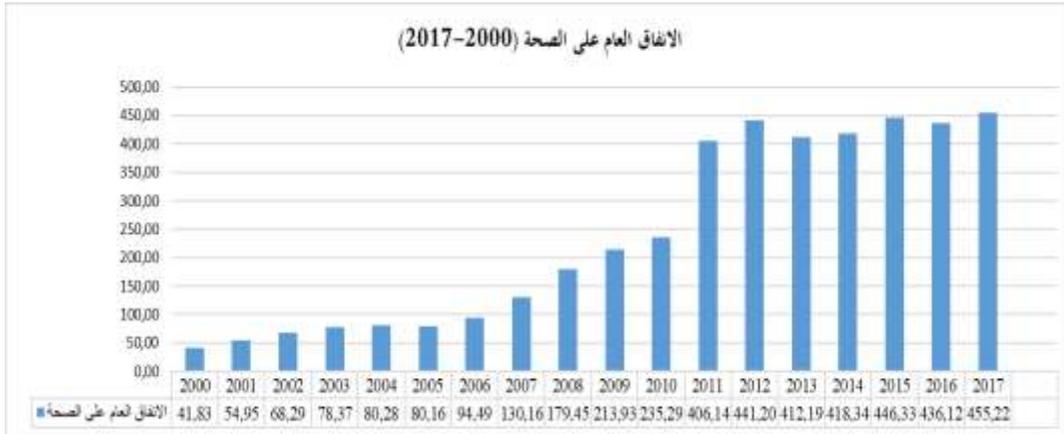
الشكل رقم (07) يمثل معدلات الوفيات أطفال الجزائر (1990-2017)



Source : <http://hdr.undp.org/en/data>

ب-1. الإنفاق على الصحة: إن مبدأ الرعاية الصحية الشاملة المجانية هو المبدأ المطبق في الجزائر منذ سنوات و الذي حتم على الجزائر التحول في نظام تمويلها فتمويل قطاع الصحة قائم على ثلاثة مصادر هي الدولة، صناديق الضمان الاجتماعي و العائلات فبلغ الإنفاق العام على الصحة في الجزائر سنة 2000 حوالي 41,83 مليار دج (3,5% من الناتج المحلي الإجمالي) ليصل سنة 2015 حوالي 446.33 مليار دج (1,7% من الناتج المحلي الإجمالي)، و يبلغ سنة 2017 حوالي 455 مليار دج، وبارتفاع قدره 11 مرة منذ سنة 2000، هذه الزيادات المطردة انعكست نوعا ما بالإيجاب على القطاع الصحي، فقد تطورت عدد المؤسسات الصحية سنة 2000 من 224 مؤسسة إستشفائية و13 مستشفى جامعي (ONS, 2001, P14) إلى 284 مؤسسة إستشفائية و15 مستشفى جامعي سنة 2015 (ONS, 2016, P14).

الشكل رقم (08) يمثل الإنفاق العام على الصحة (2000-2017)



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية

الشكل رقم (06) يمثل تطور المنشآت القاعدية الصحية

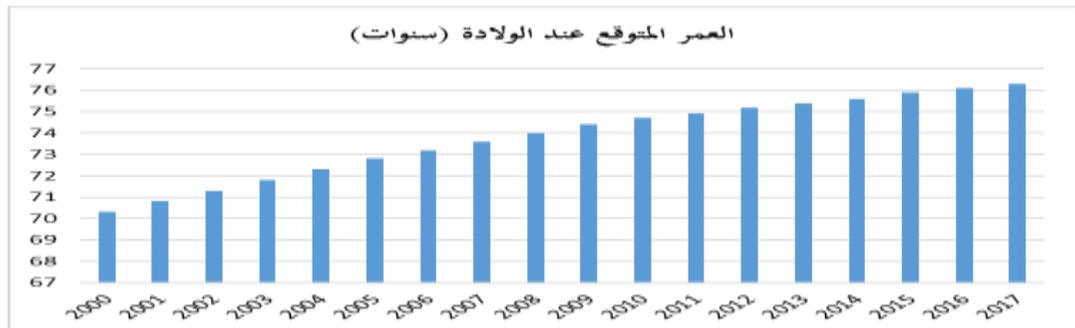
السنة	مؤسسة استشفائية جامعية	مؤسسة استشفائية متخصصة (م.إ.م)	مؤسسة استشفائية. ج	مراكز استشفائية جامعية (م.إ.ج)	مؤسسة استشفائية (إ.م)	مؤسسة استشفائية عامة (م.إ.ع)
2012	105	10 863	66	759	1	37 545
2014	97	11 499	71	806	1	38 015
2016	123	11 725	75	818	1	38 407
2017	127	11 818	77	869	1	40 322

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

ب-2. مؤشرات الحالة الصحية في الجزائر:

○ معدل أمل الحياة عند الإنسان الجزائري (العمر المتوقع عند الولادة): الملاحظ من الشكل رقم 05 ان الجزائر أحرزت تقدما مستمرا في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة فقد انتقل من 66,7 سنة 1990 إلى 76,3 سنة 2017 بارتفاع يقدر بـ 10 سنوات محتملة مرتبة متوسطة عالميا (62 من أصل 137 دولة سنة 2017 حسب تقرير التنافسية)، هذا التحسن راجع إلى استتباب الأوضاع الأمنية والاجتماعية للمواطن الجزائري من خلال البرامج التي قامت بها الدولة من اجل تغطية وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتي أدت إلى التقليل من وفيات الأطفال، وأيضا زيادة نسب التحصين من الأمراض المستعصية عن طريق حملات التلقيح الإجباري، فضلا عن تغير ذهنيات الإنسان الجزائري وتحوله إلى انماط عيش أخرى فرضتها عدة عوامل أهمها العولمة، والارتفاع النسبي للمستوى الثقافي، ومحাকাة المجتمعات المتطورة في طرق العيش عندهم... الخ.

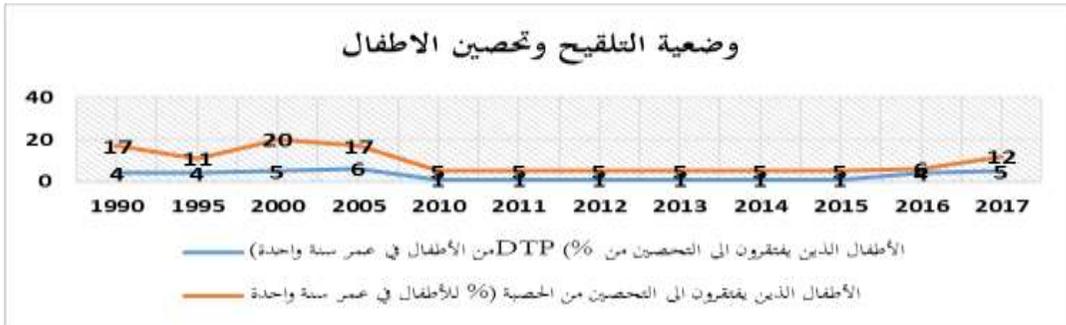
الشكل رقم (09) يمثل أمل الحياة عند الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2017



Source : <http://hdr.undp.org/en/data>

○ **معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** هو رابع هدف من الأهداف الإنمائية للألفية الذي تعهدت فيه الجزائر مع باقي دول العالم لتخفيض هذا المؤشر إلى الثلثين، فحسب آخر تقارير اليونيسيف لعام 2017 احتلت الجزائر المرتبة 78 من 192 دولة شملها التقرير بعدد الوفيات أطفال بلغ 25 حالة، بعد ان كانت سنة 1990 تقدر بـ 49 حالة، وكذا معدل وفيات الرضع الذي انخفض الى النصف حيث كان العدد 41,4 سنة 1990 منخفضا سنة 2017 إلى 21,6 (الشكل رقم 04)، ويعزى هذا التحسن الى الرعاية ما قبل الولادة وتخفيض مستويات سوء التغذية، أيضا السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية اللازمة لمختلف الشرائح الاجتماعية، مثل زيادة التغطية بالمياه الصالحة للشرب والذي تجاوز سنة 2016 حوالي 95% من السكان وكذلك زيادة نسبة التحصين ضد امراض الطفولة المعدية (الحصبة، والكزاز، والسعال الديكي،...، كما هو موضح في الشكل رقم 06، ومرد ذلك الى اهتمام الدولة المبكر بتوفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية اللازمة لمختلف الشرائح الاجتماعية لا سيما الشرائح الأكثر عرضة لمثل هذه الامراض، كالأطفال، كما انخفض عدد الأطفال الأقل من سنة غير المحصنين ضد مرض الدفتيريا سنة 2017 إلى 05%.

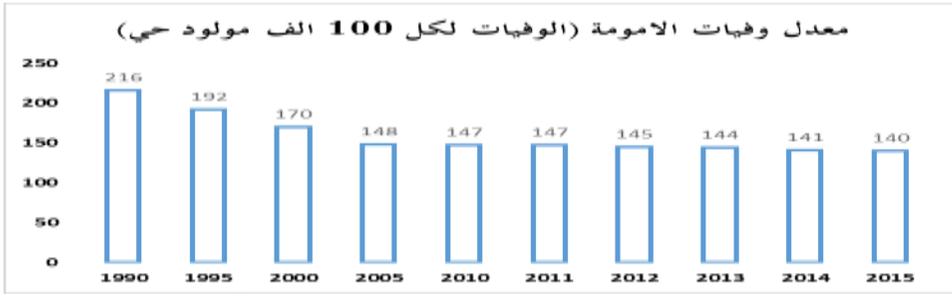
الشكل رقم (10) يمثل وضعية تلقيح الاطفال وتحصينهم ضد الامراض (1990-2017)



Source : <http://hdr.undp.org/en/data>

○ **معدل وفيات الأمهات:** إن تحسين صحة الأمهات هو خامس هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وأحد أهداف التنمية المستدامة والذي عرف في الجزائر انخفاضا مستمرا فقد كان سنة 1990 يقدر بـ 216 (حالة لكل ألف مولود حي) وبلغ سنة 2015 عدد 140 حالة (لكل ألف مولود حي) بانخفاض قدره 35,18% (إحصائيات البنك الدولي) في هذه الفترة وعلى الرغم من هذا التحسن تبقى هذه النسبة مرتفعة جدا عن النسبة العالمية ولا تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال خاصة فيما يخص الرعاية الصحية ما بعد الولادة التي تبقى سيئة والتي تعتبر سببا رئيسيا في زيادة عدد وفيات الأمهات الناتجة عن الولادة أو الحمل في العالم.

الشكل رقم (11) يمثل معدل وفيات الأمهات عند الولادة



المصدر: بنك معطيات (البنك الدولي)

بالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة والإستراتيجية الوطنية للصحة بمشاركة القطاع الخاص في مجال الصحة إلا أنها ما زالت تعاني من بعض المشاكل:

- مشكل توزيع الخدمات الصحية فالملاحظ أن أكبر المستشفيات تتركز في الشمال عكس الجنوب و الهضاب العليا التي ما زالت تعاني هذه المناطق من ضعف في عرض الخدمات الصحية خاصة في عدد المنشآت الطبية من مستشفيات ومراكز رعاية أولية وكذلك في نقص التغطية لوجود عجز الموارد البشرية فيها والذين يشتغلون بنظام الخدمة المدنية، فحسب منظمة الصحة العالمية (2015)، يوجد 61% من المستشفيات في الشمال و 28,4% في منطقة الوسط-شمال و 16,7% في مناطق الشمال الغربي، في حين يوجد 27,3% من مجموع المستشفيات في الهضاب العليا، وبالمقابل لا يحظى الجنوب سوى بنسبة 11,7%، ويبلغ متوسط عدد الاسرة على الصعيد الوطني في القطاع العام سنة 2014 نسبة 1,8 سرير لكل 1000 نسمة، وسريرين لكل 1000 نسمة في مناطق الشمال، في حين تحوز مناطق الهضاب العليا على سرير واحد لكل 1000 نسمة، أيضا ووفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية فانه يوجد في البلد 12,1 طبيب 19,5 ممرض لكل 10 آلاف مواطن (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016، ص24)، (المعدل العالمي، 24 طبيب و 47 ممرض و 20 سرير لكل 10000 شخص)، وبالتالي عدم توزيع فرص الخدمات الصحية بعدالة ومساواة بين افراد ومناطق الوطن من جهة، والضعف الشديد لمعدلات التغطية بالنسبة للأطباء والممرضين وأعداد الاسرة، مما يؤثر في جهودات التنمية الاجتماعية بصفة مباشرة.

- مازال النظام الصحي في الجزائر غير قادر عن التحكم في جميع الأمراض المستعصية فقد بلغ عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج 578 سنة 2008 (L. CHACHOUA, 2014, P24)، وهذا يرجع إلى هجرة الكفاءات إلى الخارج وكذلك نقص الأجهزة والعتاد الخاص ببعض الأمراض المستعصية، فحسب تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فان ترتيب الجزائر بالنسبة لعدد حالات الإصابة بالسل لكل 100 ألف من السكان هو الرتبة 85 من أصل 137 دولة شملها التقرير وهذا في سنة 2017، والرتبة 15 في حالات الإصابة بمرض الملاريا لسنة 2017، بالإضافة إلى عودة أمراض بدائية مثل التيفويد، السل، والكوليرا...الخ.

الجدول رقم (07) يمثل بعض الأمراض التي تتطلب تبليغا اجباريا (2010-2017)

الامراض	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التهاب السحايا	3 369	5 284	3 455	3 313	6 563	3 967	5 015	4 531
التيفوئيد	223	217	232	177	123	97	78	121
الحصبة	1 438	1 899	1 891	3 544	154	197	342	779
السل	21 786	21 887	21 413	21 973	22 449	23 562	22 226	22 357
الايديز	142	102	93	95	101	90	119	82
فيروس نقص المناعة	411	658	619	654	744	650	650	818

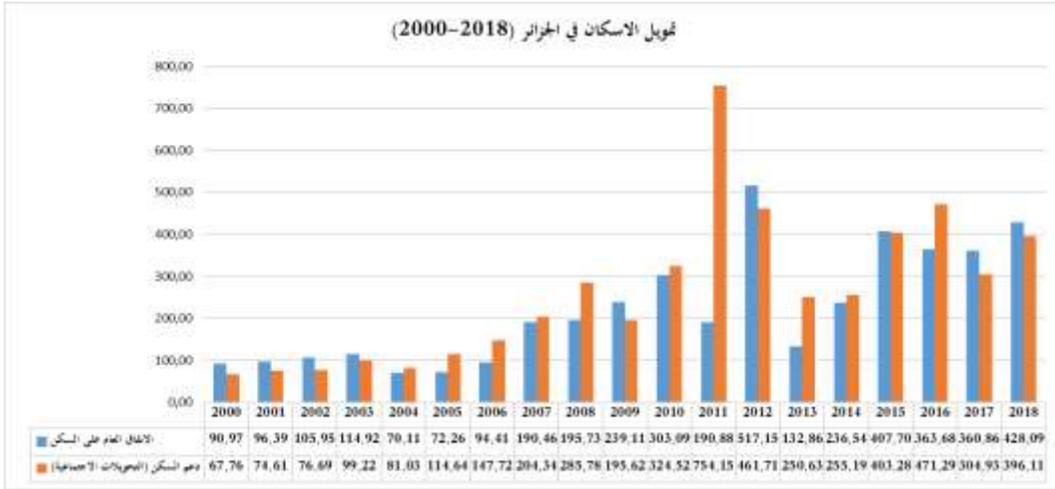
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

- فيما يخص جودة الخدمات الصحية في الجزائر لن نبالغ إذا وصفناها بالمنعدمة، فتوالي الأمراض سواء امراض موجودة او ظهور امراض أخرى تقريبا كل سنة، فضلا عن الخدمات الصحية المقدمة في مختلف المؤسسات الاستشفائية (الجوارية او الاستعجالات، او المستشفيات الجامعية او المتخصصة..)، لا ترقى ابدا الى مستوى التطلعات، ولا الى خدمة المواطن الجزائري بتفان واثقان سواء على المستوى الوظيفي او على المستوى الإنساني، وتأكيدات المسؤولين على القطاع بتحسين الخدمات الصحية غالبا ما تكون مبالغا فيها، لكونهم اول من يبادر بالعلاج في المستشفيات الأوروبية وبالتالي عدم الثقة في العلاج في الجزائر، يمكن ارجاع الامر الى سوء التسيير والتسيب الحاصل في القطاع، بالإضافة الى التفريط والتهميش الذي يطال أصحاب الكفاءات والمؤهلات. تصنف الجزائر في الرتبة 71 عالميا من بين 137 دولة من حيث جودة الخدمات الصحة والتعليم الابتدائي سنة 2017 وهو مؤشر مركب من عدة مؤشرات تخص التعليم الابتدائي ومؤشرات صحية تخص حالات الإصابة بالسل (المرتبة 85 عالميا من 137 دولة)، وحالات الإصابة بالمalaria (15 عالميا من 137 دولة)، ووفيات الرضع من كل ألف ولادة حية (92 عالميا من 137 دولة)، ومتوسط العمر المتوقع (الرتبة 62 من 137 دولة) (الجدول رقم 03).

ج- مجال الإسكان: بذلت الجزائر مجهودا كبيرا بخصوص السكن إيماناً منها بان السكن حق مشروع لكل جزائري، ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة، لم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة باستمرار بسبب ارتفاع عدد السكان وتمركزهم في الشمال، لتزداد الوضعية في التأزم في الثمانينات والتسعينات، بسبب تأثر القطاع بمخلفات الازمة البترولية، وبالتالي نقص تمويل المشاريع السكنية، وظهور الاحياء القصدية والسكنات العشوائية، وفي السنوات الأخيرة حاولت الدولة بكل قوة تنظيم القطاع والعمل على زيادة العرض في أعداد السكنات واستحدثت عدة صيغ للإسكان.

ج-1. الإنفاق العام السنوي على السكنات الاجتماعية: يتمتع قطاع السكن باهتمام بالغ من طرف صناع القرار في الجزائر لعدة إعتبارات أهمها الشق الاجتماعي، حيث أنفقت الدولة في الفترة الممتدة بين 2000 و2018 أكثر من 4 200 مليار دج كنفقات عامة على هذا القطاع، كما خصصت دعما سنويا للسكن في إطار التحويلات الاجتماعية للفترة ذاتها مبلغا يقدر بحوالي 4 970 مليار دج وهذا يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتلبية احتياجات الافراد والعمل على تغطية الطلبات المتزايدة لكافة شرائح المجتمع.

الشكل رقم (12): تمويل السكن في الجزائر (الإنفاق العام- التحويلات الاجتماعية) (2000-2018)

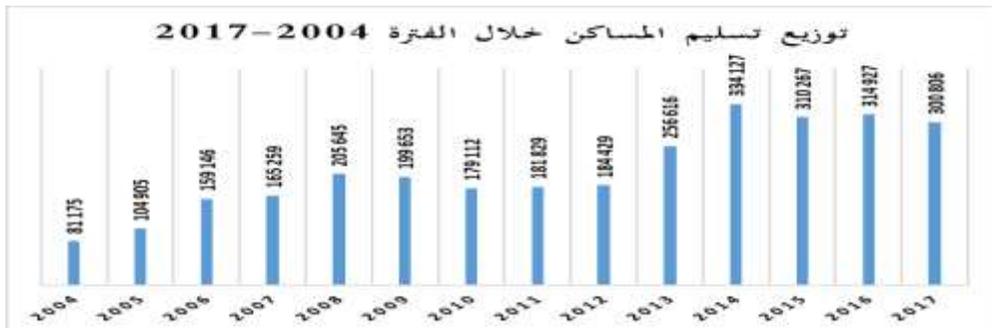


Source: Valeur des dépenses publiques pour le logement du ministère des Finances, et transferts sociaux (ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p: 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p:38), (2015, p:39), (2016, p:34), (2017, p:46) (2018, P:48))

والمديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، نقلا عن كمال قويدري، "دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، ديسمبر 2015، ص 138،

تشير الإحصائيات إلى أن برنامج دعم النمو (2005-2009) وحده قد سمح بإنجاز 1 045 269 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف ولايات الوطن، ما جعل عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 1999-2009 يصل إلى 1 739 118 سكن بمختلف صيغه (الزايبة ستيبي، 2017، ص164)، كما بلغ مجموع التسليمات خلال الفترة 2004-2013 حوالي 1 647 986 سكن (إحصائيات وزارة السكن من الموقع الإلكتروني للوزارة)، كما تزايدت وتيرة توزيع السكنات منذ العام 2004 بـ 81 175 سكن إلى 300 806 سكن عام 2017 أي بزيادة تقدر بـ 3,7 مرات.

الشكل رقم (13) تطور أعداد السكنات خارج البناء الذاتي من 2004-2017



المصدر: إحصائيات الفترة (2004-2011) من وزارة السكن والعمران والمدينة من الموقع الرسمي <http://www.mhuv.gov.dz> وإحصائيات الفترة (2012-2017) من الديوان الوطني للإحصاء <http://www.ons.dz>

وتجدر الإشارة أيضا الى ان حضيرة السكنات في الجزائر قد بلغت 8 273 046 سكن سنة 2015 ومن المتوقع زيادة أكثر من 1 134 000 سكن في حدود 2020 وأكثر من 1 145 000 سكن نهاية 2025 لتصبح حضيرة السكنات في الجزائر تحتوي على أكثر من 10 553 000 مسكن.

الجدول رقم (08) يمثل تقديرات لتطور حظيرة السكنات في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)

السنة	2015	2020	2025
الحضيرة الوطنية للسكنات	8 273 046	9 407 627	10 553 344
الحضيرة الإضافية	-	1 134 581	1 145 717

Source : C.N.E.S, 2016, P23.

ويعكس هذا الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع، ولكن بالمقابل يجب التطرق إلى بعض المشاكل والاختلالات التي يتعرض لها مجال الإسكان في الجزائر كالتالي:

- شدة إكتظاظ المساكن، ووجود احياء قصديرية ومساكن عشوائية تفتقر الى الشروط الدنيا التي تسمح بالعيش الكريم، وتردي بنايات القديمة الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وإستمرار الممارسة في تأجير أماكن ضيقة مثل الغرف والكراجات مساكن للأفراد، والمضاربة على أسعار الإيجار (راكيلرونك، مجلس حقوق الانسان، الأمم المتحدة، 2011، ص15).
- تفتقر جل الاحياء السكنية لمرافق ذات أهمية مثل (حضيرة السيارات، مساحات خضراء، القرب من المرافق الخدمية... الخ).
- تركيز الاهتمام على الكم مقابل النوع، من ناحية جودة السكن (نوعية مواد البناء، ومواد تهيئة السكن كنوعية البلاط، والدهان، ومختلف مكونات الشقة...)
- صغر حجم الشقق السكنية من حيث المساحة وتقلصها من سنة الى أخرى.
- كل هذه المشاكل وغيرها ترجع بالأساس إلى:
- كثرة الطلب على المساكن وعدم وجود استراتيجية تنظيمية في هذا المجال، اديا الى اشتداد المضاربة على سعر السكن الى ارتفاع أسعار الإيجار في القطاع الخاص الى مستويات تتجاوز قدرة الغالبية العظمى من الجزائريين (راكيلرونك، مجلس حقوق الانسان، الأمم المتحدة، 2011، ص14)
- فساد وتواطؤ بين بعض المسؤولين وبعض المقاولين واتخاذهم لأساليب الغش والاحتيال في الاستلاء على صفقات العمومية في مجال بناء السكنات وأيضا في الغش في استعمال مواد البناء بمختلف أنواعها، وللإشارة فقط احتلت الجزائر المرتبة 115 لمؤشر مدركات الفساد بدرجة قدرها 33 في تقرير المنظمة العالمية للشفافية لسنة 2017، والمرتبة 105 في تقرير سنة 2018 (المنظمة العالمية للشفافية)
- جهل عامة الناس بالسياسات العامة في مجال السكن، مما أثر ذلك على حصول الافراد المستحقين للسكنات الاجتماعية المخصصة من اجل مساعدة الطبقات الهشة في المجتمع.
- غياب دراسات تقنية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني للشقة وجعلها ملائمة.

- غياب رقابة الدولة في انجاز السكنات بالمعايير التقنية المتعارف عليها وأيضاً غياب الرقابة في التوزيع خاصة فيما يخص المساكن العمومية الايجارية.

الخلاصة:

كثفت الجزائر جهودها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية منذ نهاية التسعينيات، وذلك من خلال السياسات الاجتماعية أيضاً المخططات التنموية، حيث كان الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على غرار التعليم والصحة والسكن هو السمة الأبرز، مما سمح بتحسين الظروف المعيشية للسكان بصفة عامة وتحسن في بعض المؤشرات الاجتماعية. ان تبعية هذا الإنفاق لمورد واحد وكذا غياب التخطيط الجيد والكفؤ لأي عملية إنفاق تقوم بها الدولة، فضلاً عن عزوف الحكومة على ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد أدى الى ضعف مردودية الإنفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية، تعرض جهود الدولة الى اخفاق كامل في بعض المؤشرات الاجتماعية وكذا تذبذب وعدم التحكم في مؤشرات أخرى، وحتى المؤشرات التي سجلت تحسناً ملحوظاً ميزتها نقائص لم نستطع التغافل عنها وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- تخصيص الدولة نفقات اجتماعية كبيرة على قطاعات التعليم والصحة والسكن كترسيخ لعقيدة الدولة الجزائرية المتمثلة في "اجتماعية الدولة الجزائرية"
 - تميز الإنفاق العام الجزائري بالعشوائية وعدم الوضوح وفي أحيان كثيرة بدون اهداف معينة (كالإنفاق لشراء السلم الاجتماعي).
 - الأرقام التي تصدرها هيئات الإحصاء الوطنية والدولية لا تعكس في أحيان كثيرة حقيقة الواقع المعاش سواء في التعليم (جودة التعليم وكفاءة مخرجاته) أو الصحة (جودة الخدمات الصحية ونسب التغطية الصحية) او السكن (عدالة توزيع السكنات ومدى وملاءمتها للعيش).
 - فضلاً عن عدم كفاءة الإنفاق العام الاجتماعي فانه يتميز أيضاً بثقل حجم نفقات التسيير مقابل نفقات التجهيز، مما يؤثر على مختلف مشاريع البنى التحتية التي تعد ركيزة أساسية في التنمية الاجتماعية.
 - تأثير قطاع المحروقات في تمويل قطاعات التنمية الاجتماعية، وأزمته النفط العالمية سنتي 1986 و2014 أثرتا بشكل كبير على مسار التنمية الاجتماعية في الجزائر.
- أما الإقتراحات، فهي كمايلي:

- ارتباط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية لا يختلف عليه اثنان، وعليه فان أهمية الإنفاق العام الاجتماعي كأداة لإعادة توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، ولا يتسنى ذلك الا بتحسين كفاءة الإنفاق العام الاجتماعي من خلال التخطيط والمتابعة لمسار النفقة الاجتماعية.
- حاجة الجزائر الملحة الى تنويع مصادر الدخل عندها، وهذا لتفادي أزمات متعلقة بطبيعة الاقتصاد الريعي، وحالات عدم اليقين التي تميز أسواق النفط العالمية والتي لا تتحكم في أسعارها أصلاً، وللجزائر إمكانيات

ضخمة قل نظيرها في العالم: سياحة (صحراء، شواطئ، جبال، اثار، محميات مصنفة،...)، فلاحية (مساحات شاسعة في مخلف ربوع الوطن)، صيد بحري (أكثر من 1200 كلم)، الطاقات المتجددة والنظيفة،... وغيرها من الإمكانيات.

- تشجيع القطاع الخاص من اجل لعب الدور المنوط به في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك بتحرير لمبادرات خاصة ومرافقتها من خلال التشريع والتمويل والمراقبة، ويدخل هذا في إطار تنويع مصادر الدخل.
- تفرغ الدولة بالجانب الاجتماعي وتنفيذ السياسات الاجتماعية وممارسة الرقابة على القطاع الخاص والعمل على إنجاح المسار التنموي بكل الوسائل المتاحة.
- تشجيع قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصفته قطاع يبني بالناس وغاياته الأولى والأخيرة هي الناس، عن طريق تشجيع إنشاء الجمعيات، والتعاونيات، والتعاضديات، ومختلف المؤسسات الخيرية والتكافلية.
- ضرورة ملائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل من خلال ضبط مناهج التعليم وموازنتها.
- ضرورة تطوير القطاع الصحي بتحسين جودة خدماته وجعلها في متناول كل المواطنين بدون استثناء.
- عدم التركيز على جانب الكم عند انجاز السكنات، بل يجب توزيع الاهتمام على مختلف الجوانب التي تراعي عرض السكنات وفقا للطلب، وجودة السكنات وملائمتها تحسينا لنوعية حياة الإنسان الجزائري، ومراعاة أسعارها وفقا للقدرة الشرائية للمواطن، وأخيرا التزام الشفافية والنزاهة والعدالة عند توزيعها.

قائمة المراجع:

- بن احمد الجيلالي، شيخ محمد، عاشور ثاني يامنة. (2018). مداخلة بعنوان: "دور الإنفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر"، الملتقى الوطني: مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر بتاريخ 2018/11/08، محبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تسمان.
- بول سامويلسون، وويليام نوردهاوس. (2006). الاقتصاد، ترجمة الطبعة الخامسة عشرة بواسطة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر.
- حسن إبراهيم عيد. (1984). دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- رنان مختار. (2018). تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
- رياض بن جليلي. (2007)، مؤشرات توزيع الإنفاق، حلقة تدريبية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- الرازية ستيقي. (2017). تقييم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18.

- سامي عفيف حاتم. (1992). النظرية الاقتصادية: مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- صلاح الدين نامق. (1986). قضايا التخلف الاقتصادي، القاهرة، دار النشر المعارف.
- علي عبد القادر علي. (2005). العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، 13،
- عبد الهادي الجوهري. (1988). المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق.
- علي الكاشف. (1986). التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا)، عالم الكتب، القاهرة.
- عوارم مهدي. (2017). سوسولوجيا التنمية البشرية في الجزائر- دراسة في سياسة التشغيل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2.
- فادي عمر حلس. (2016). ظاهرة الفقر العالمي بين مستوى الإنتاج وعدالة التوزيع - دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1994-2014)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة.
- فؤاد حيدر. (1990). طروحات تنموية للتخلف في العالم العربي، بيروت، دار الفكر العربي.
- كمال التابعي. (بدون تاريخ). تغريب العالم الثالث - دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية -، القاهرة، ص 36-37 من الرابط الإلكتروني: <https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11802.pdf> تاريخ التصفح 20/01/2019 على الساعة 14:47.
- هشام مصطفى الجمل. (2007). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- هناء حافظ بدوي. (2000). التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2001). معطيات إحصائية، الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصاء، العدد رقم 31.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2016). معطيات إحصائية الجزائر بالأرقام الديوان الوطني للإحصاء، العدد رقم 49.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. (2016). موجز قطري- الجزائر.
- راكيلولنك، الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان). (2011). تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة إلى الجزائر.
- المنظمة العالمية للشفافية، مؤشر مدركات الفساد للدول العربية، من الموقع: <https://www.transparency.org>

- Chachoua Louiza. (2014). Le system nationale de sante 1962 a ce jours, Colloque internationale sur les politiques de santé, ministère de la sante, Alger.
- Noya Antonella, Clarence Emma. (2007). Pour une économie sociale, créer de la richesse par l'intégration sociale, OCDE, Economica.
- Ministère de l'éducation Nationale, Direction de l'évaluation et de la prospective Sous-direction des données statistiques. (2017). « Tableau de Bord de l'éducation ».
- Ministère de l'Enseignement Supérieur sur le site officiel : www.mesrs.dz.
- Ministère du logement, de l'urbanisation et de la ville sur le site officiel : <http://www.mhuv.gov.dz>.
- La Banque Mondiale, <https://data.albankaldawli.org>